الأمم المتحدة

A/C.2/62/SR.25

# الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
24 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة لنتونين ..... (فنلندا)

المحتويات

البند ٥٦ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) العولمة والاعتماد المتبادَل (تابع)

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

(ج) منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم لمتحدة لمكافحة الفساد (تابع)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجِّه أوضاعاً خاصة (تابع)

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (تابع)

البند ٥٨ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (تابع)

(ب) دور المرأة في التنمية (تابع)

(ج) تنمية الموارد البشرية

البند ٦١ من جدول الأعمال: نحو إقامة شراكات عالمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

07-58809 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**البند ٥٦ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادَل** (تابع)

(أ) **العولمة والاعتماد المتبادَل** (تابع) (A/C.2/62/L.25)

مشروع قرار عن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادَل

(ب) **تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية** (تابع) (A/C.2/62/L.26)

مشروع قرار عن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(ج) **منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** (تابع) (A/C.2/62/L.27)

مشروع قرار عن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

**البند ٥٧ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة** (تابع)

(أ) **مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً** (تابع) (A/C.2/62/L.24)

مشروع قرار عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

١ - **السيد أيوب** (باكستان): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقدَّم مشاريع القرارات الواردة في الوثائق من A/C.2/62/L.24 إلى L.27.

**البند ٥٨ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى** (تابع) (A/62/155، A/62/371، A/62/372، A/62/486 و A/62/488)

(أ) **تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)** (تابع) (A/62/211، A/62/267 و A/62/483-E/2007/90)

(ب) **دور المرأة في التنمية** (تابع) (A/62/187)

(ج) **تنمية الموارد البشرية** (تابع) (A/62/308)

٢ - **السيد سيوم** (إريتريا): قال إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية له أثر مباشر بالنسبة للقضاء على الفقر. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية في السبع سنوات ونصف المتبقية حتى عام ٢٠١٥، فإن كثيراً من البلدان الأكثر فقراً، ولا سيما تلك الموجودة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لن تلحق بكثير من الأهداف بفارق كبير. وهذا أمر غير مقبول، ولكن مع الالتزام المتجدّد والشراكات، لا يزال من الممكن تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، وينبغي أن تظل هذه الأهداف إحدى أولويات منظومة الأمم المتحدة.

٣ - وتعمل إريتريا كل ما في وسعها لتحقيق هذه الأهداف. فقد استثمرت مئات الملايين من الدولارات، خاصة في البنية الأساسية للأمن الغذائي لجعل الجوع أثراً من آثار الماضي وهي تسير على الطريق نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، وصحة الطفل وصحة الأم، وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، والملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية الأخرى، والحصول على مياه مأمونة. وتتطلّع إريتريا أيضاً إلى الخروج من مجموعة أقل البلدان نمواً في السنوات القليلة القادمة. وأضاف أن تحقيق الأهداف من شأنه أن يحقق الأمن للنظام العالمي المضطرب. والأهداف الإنمائية للألفية هي من حقوق الإنسان التي يجب تحقيقها. وحث جميع الدول

الأعضاء على تحديد الالتزامات التي أعلنتها فيما يتعلق بهذه الأهداف.

٤ - **السيدة أوشير** (منغوليا): قالت إن منغوليا تلتزم التزاماً قوياً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ففي عام ٢٠٠٥، اعتمَد البرلمان قراراً بالموافقة على خطة وطنية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، صُمِّمت لتلبية الاحتياجات الخاصة لبلدها، بما في ذلك العوائق الناشئة عن وضعه كبلد غير ساحلي، وتزايد الهجرة الداخلية، وقضايا حماية البيئة. ويُسنِد قرار البرلمان إلى الكيانات المحلية مهمة تنفيذ ورصد الأهداف، وينص على تخصيص الموارد الضرورية في الميزانيات السنوية للولايات. والنتائج التي تحققت حتى الآن نتائج مختلَطة، ولا تزال هناك تحديات صعبة مثل الحدّ من الفقر والقضاء عليه في نهاية الأمر. وقد قُدِّم إلى البرلمان مؤخراً مشروع استراتيجية إنمائية شاملة. وفضلاً عن هذا، تم إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في وثائق السياسات الإنمائية لبلدها.

٥ - وقالت إن بلدها تعهَّد باستضافة مبادرات الأثر السريع للحد من الفقر وتوليد الدخل، بما في ذلك زيادة الرواتب في القطاع العام، وتقديم علاوة سنوية لكل طفل في بلدها، وإعانة نقدية لمرة واحدة للمتزوجين حديثاً وللأطفال حديثي الولادة، وزيادة العلاوات الشهرية والمعاشات للمسنين. وقد طبَّقت برنامجاً لتوفير تغطية طبية أوسع، وخطة رئيسية لتحسين الوصول إلى النظام التعليمي الوطني وتحسين نوعيته وقدرته التنافسية بغية النهوض بمستوى التنمية البشرية. وسوف يعمل على زيادة العمالة عن طريق إنشاء مجمّع للموارد البشرية يتناسب مع الكيان الاقتصادي الوطني وطلبات سوق العمل. وتعهّد أيضاً باتخاذ عدد من المبادرات لتشجيع برامج الائتمانات الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتُصَمَّم مشاريع من قبيل ”مشروع منغوليا“ وبرامج رائدة لمواجهة الفقر الحضري من أجل تحسين الاتصال بالجماعات المهمَّشة عن طريق تيسير حوار السياسات بين السلطات المحلية والمواطنين، وبناء قدرة المجتمعات المحلية. وبموجب التعديلات التي أُدخِلت على قانون الضرائب، تم تخفيف عبء الضرائب العامة لإيجاد بيئة مواتية للنشاط التجاري، وتحسين النمو الاقتصادي، وتوفير وظائف جديدة.

٦ - وأضافت أن منغوليا جادة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الهدف المتعلق بتخفيض الفقر؛ غير أنه بدون مساندة دولية، سوف تكون الجهود الوطنية غير كافية. ويؤيد وفدها بقوة توصية الأمين العام بأن تواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة مساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما هدف القضاء على الفقر (A/62/267، الفقرة ٧٦ (ج)).

٧ - **السيد دى لوز كاراجورجيادس** (المراقب عن منظمة فرسان مالطة): قال إن خدمة الفقراء والمرضى هي المهمة الأوّلية لمنظمة فرسان مالطة. ولا يوجد لدى هذه المنظمة أي تحيُّز سياسي، ويقوم أعضاؤها البالغ عددهم ١٢ ٥٠٠ عضو ومتطوعوها الذين يزيد عددهم عن ٨٠ ٠٠٠ متطوع بتقديم المساعدة الطبية والإنسانية في ١٢٠ بلداً. وكما أشار الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على الفقر، ليس هناك من هو أكثر التزاماً بإنهاء الفقر من الفقراء أنفسهم. فجميعهم يفتقرون في أغلب الأحوال إلى التوجيه والأدوات والفرص لكسب المعركة. ويلزم إقامة شراكة حقيقية للتنمية لتمكين الفقراء من السيطرة على حياتهم. وقد عملت منظمة فرسان مالطة منذ إنشائها على وضع مفهوم الشراكة موضع التطبيق العملي، ويُعتَبر جميع أولئك الذين يعملون حالياً مع المنظمة، بصرف النظر عن الواجبات التي يقومون بها، شركاء في خدمة

الفقراء والمرضى. وعلى المستوى الدولي، تعمل المنظمة عن طريق منظمة مالطة الدولية لتنفيذ مشاريع رائدة في مجالات التعليم والصحة والائتمانات الصغيرة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا.

٨ - **السيد دال أوغليو** (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إنه يلزم إجراء مزيد من المناقشة عن آثار التخفيف من وطأة الفقر على التحويلات المالية وضرورة إدماج الهجرة في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وكانت المنظمة الدولية للهجرة تشارك بصورة عملية من أجل التصدي الفعلي لهذه القضايا الرئيسية عن طريق المتابعة مع عددٍ من الدول الأعضاء في مجال تطوير المشاريع الرائدة لتعكس قضايا الهجرة الدولية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وأضاف أن المنتدى العالمي للهجرة والتنمية المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٧ في بروكسل كان وسيلة لتبادل المعرفة والخبرات المتعلقة ببرامج ونُهُج الهجرة. وقدّمت المنظمة الدولية للهجرة، مع أعضاء آخرين في الفريق العالمي المعني بالهجرة والمشتَرَك بين الوكالات، خبرة تقنية ومؤسسية للحكومة البلجيكية.

٩ - وتتابع المنظمة الدولية للهجرة البحوث التي أجراها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية مع دراسات قطرية متعمّقة، بما في ذلك البحث عن الجوانب المختلفة للهجرة والفقر وسُبل الرزق في الصين وصربيا وطاجيكستان. وتشير البحوث إلى أن التحويلات المالية لها تأثير هام على الرفاه المالي لعائلات كثيرة وتتيح إمكانيات إنمائية للمجتمعات بأسرها. ويمكن أن تعمل استراتيجيات وبرامج الحد من الفقر على تشجيع أوتقييد التنقُّل، وهذا بدوره يمكن أن يكون له تأثير على النتيجة النهائية لمثل هذه السياسات والبرامج. والغرض من إدراج الهجرة في استراتيجيات الحد من الفقر ليس للتدخل في بحث الجوانب المختلفة للهجرة، مثل استصوابها أو تأثيرها على البلدان النامية، وإنما الاعتراف بأنه بينما تحدث الهجرة غالباً نتيجة لحالات الفقر، فإنه يمكن أن يكون لها تأثير على الحد من الفقر، خاصة على مستوى الأسرة.

١٠ - وتعمل المنظمة الدولية للهجرة حالياً، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، لإعداد كتيِّب عن إدماج الهجرة في الخطط الإنمائية الوطنية للنظر إلى المشكلة بصورة شاملة. وفي سبيل التحضير للمحفل العالمي بشأن الهجرة والتنمية، المقرر عقده في مانيلا عام ٢٠٠٨، سوف تنشر المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة هذا الكتيِّب للمساعدة على وضع استراتيجية للهجرة والتنمية بطريقة تشاورية مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وبصورة أكثر تحديداً، يُراد من هذه العملية المساعدة على زيادة الوعي عن العلاقة بين الهجرة والتنمية؛ ومساعدة الحكومات على تحديد علاقة الترابط بين الهجرة والفقر؛ والمساعدة على تنسيق أنشطة المنظمات الحكومية والدولية والجهات المانحة بشأن هذه القضية على المستويين الوطني والإقليمي؛ وتقديم منهجية لتصميم وتنفيذ ورصد خطة عمل بشأن الهجرة والتنمية تتسق مع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للحد من الفقر ومن أجل التنمية.

١١ - **السيد لاكدان** (الكاميرون): قال إن المناقشة حول القضاء على الفقر والقضايا الإنمائية الأخرى تُسلِّط الضوء على أن بني الإنسان - وهم أناس حقيقيون من دم ولحم يعانون كل يوم من الآثار المدمرة للفقر - هم محور اهتمام سياسات وإجراءات الأمم المتحدة. وأضاف أن الفقر يشكّل تهديداً خطيراً للسلام، لأنه يؤدي إلى المنازعات وعدم الاستقرار. ولهذا فإن محاربة الفقر تعني بناء السلام.

١٢ - وكانت الجمعية العامة تحاول طوال ٦٠ عاماً وضع أهداف إنمائية محددة للعالم، غير أن أحد الأهداف الهامة لم يتحقق بعد، وهو تخصيص البلدان لنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى مر السنين، ظهرت سلسلة من المبادرات الدولية عن الفقر أحيت آمالاً كبيرة، ولكن هذه الآمال تحطمت: فمعظم البلدان النامية لم يحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال الفقر يتزايد، خاصة في المناطق الريفية كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تساير الجهود الهائلة التي تبذلها البلدان النامية.

١٣ - والحالة في أفريقيا مؤلمة بشكل خاص وتتطلب نهجاً متكاملاً. وعام ٢٠١٥ يقترب بسرعة: ويجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بالقضاء على الفقر الذي يُعَد سُبّة للكرامة الإنسانية.

١٤ - وينبغي أن تكون المرأة شريكاً كاملاً في الحرب ضد الفقر، ولكنها تصطدم بعقبات التمييز، وعدم المساواة، والعنف القائم على الجنس، وسوء المعاملة. والأكثر من هذا أن الفقر نفسه جعل المرأة من الفئات الضعيفة وحرمها من استخدام قدراتها في الأنشطة الإنمائية. فكيف يمكن للمرأة أن تسهم في التنمية عندما تفقد حياتها وهي تعطي الحياة بسبب عدم وجود مستشفيات كافية؟ أو عندما لا تكون هناك طرق لنقل المنتجات من حقولها؟ أو عندما تُحرَم من الحصول على الائتمانات أو على التعليم؟ ونظراً لأهمية التعليم وحقوق المرأة بالنسبة للتنمية، فإن حكومته جعلتهما من بين أولوياتها الرئيسية.

**البند ٦١ من جدول الأعمال: نحو إقامة شراكات عالمية** (A/62/341)

١٥ - **السيد كِيلّ** (المدير التنفيذي، مكتب الميثاق العالمي للأمم المتحدة): قال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص (A/62/341)، إن التقرير يقدِّم أمثلة توضيحية عن الشراكات في مجالات الدعوة، والقواعد والمعايير الإنمائية، وتقاسم الموارد والخبرات وتنسيقها، وتسخير الأسواق لأغراض التنمية. وتُعَد الخبرات المستمَدة من القطاع الخاص أساسية في المساعدة على بلوغ أهداف الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

١٦ - وقد أحرز مكتب الميثاق العالمي، وهو أضخم مشروع من نوعه في العالم، تقدّماً طيباً في التدريب، وبناء القدرات، وتولي الجهات المحلية زمام الأمور في المشاريع، وتقدير الأثر. ولكن يمكن، بل ينبغي عمل الكثير. فالشراكات بين الأمم المتحدة وكيانات القطاع الخاص يمكن أن تساعد على تحقيق الأهداف باستخدام وسائل لا تنافس الأنشطة الحكومية، وإنما تكون مكمّلة لها. وعن طريق تعزيز ولاية المكتب، يمكن تحقيق المزيد من التقدُّم في التدريب، والتخطيط، وآليات تقاسم الدروس المستفادة، واختيار الشركاء المناسبين، وتدابير المساءلة.

١٧ - **السيد خان** (باكستان): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الشراكات الفعّالة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص يمكن في الواقع أن تعزِّز الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتعزِّز الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية. وتُعَد مثل هذه الشراكات في الواقع جزءاً من الصورة الأكبر للشراكة العالمية بين البلدان المتقدمة والنامية سعياً لتحقيق الأهداف الإنمائية.

١٨ - وأضاف أن إدراك القيادة الوطنية وتولي زمام الأمور في الاستراتيجيات الإنمائية يجب أن يكون مبدأ موجِّهاً لأنشطة الأمم المتحدة. ولهذا يجب أن تكون شراكات المنظمة مع القطاع الخاص مكمّلة للجهود الإنمائية الوطنية لا بديلا لها. وفضلاً عن هذا، ينبغي أن توفِّر موارد مالية

وتقنية إضافية لبناء قدرات الأمم المتحدة. وتعمل مجموعة الـ٧٧ والصين على أن تنضم الشركات عبر الوطنية ذات التأثير الكبير على الاقتصاد العالمي في الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية.

١٩ - وأضاف أن تقاسم أفضل الممارسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة يُعَد ممارسة حميدة من شأنها أن تحقق أيضاً الشفافية المطلوبة لأنشطة الشراكة. وهذا شرط أساسي لوضع مبادئ توجيهية للمشاركة مع القطاع الخاص. ومن المهم تجنُّب إساءة استخدام هذه العملية لتحقيق مكاسب شخصية أو عامة، يمكن أن تزعزع سمعة الأمم المتحدة وهيبتها.

٢٠ - ومما يدعو إلى خيبة الأمل أنه لم يوجَّه سوى قدر يسير من الاهتمام إلى القضية الهامة المتعلقة بتعزيز آليات تقدير الأثر على نحو ما طالب به القرار ٦٠/٢٦٥. وحث الأمين العام على تقديم المزيد من التحليل المتعمّق في التقارير المقبلة. وفي هذه الحالة، كما في غيرها، من المهم تحديد أهداف قابلة للقياس من أجل رصد تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٢١ - ويجب ألاّ تؤدّي المبادرات الجديدة بشكل عام، والشراكات بشكل خاص، إلى إضعاف الأدوار التنظيمية أو أدوار تقرير السياسات للهيئات الحكومية والحكومية الدولية. وقبل كل هذا، ينبغي أن تنظمها المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

٢٢ - **السيدة غوميز** (البرتغال): تحدثت نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية التثبيت والترابط وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجورجيا وليختنشتاين ومولدوفا والنرويج، فقالت إن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، لن تتحقق إلا بالمشاركة الفعّالة لجميع أصحاب المصلحة، من المسؤولين والقطاع الخاص والقطاع غير الحكومي على حدٍ سواء.

٢٣ - وينبغي أن تركّز الشراكات العالمية على مبادئ استراتيجية مثل القضاء على الفقر، وينبغي الاستمرار في تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة عن نطاق منظومة الأمم المتحدة حتى يمكن توسيع الشراكات الناجحة وتكرارها. وتُعَد مثل هذه الشراكات بالفعل جزءاً هاماً من الجهود الدولية في مجالات التمويل لأغراض التنمية والتنمية المستفادة.

٢٤ - وعلى المستوى الوطني، تقوم الحكومات بدور هام في تعزيز الممارسات التجارية الرشيدة وتحلّي الشركات بروح المواطَنة الجيدة. وعلى المستوى الدولي، من المهم بنفس القدر وضع مدوّنات سلوك للشركات التجارية التي تعمل في البلدان النامية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تنطوي على أهمية كبيرة بوصفها الصك الوحيد الشامل الذي تدعمه الحكومات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويرحّب بالجهود المبذولة لزيادة الوعي عن الطريقة التي تستخدِم بها الحكومات والشركات وأصحاب المصلحة هذه المبادئ التوجيهية.

٢٥ - وأضاف أن الميثاق العالمي حظي منذ إنشائه في عام ٢٠٠٠ بتأييد واسع على نطاق مجتمع الأعمال التجارية الدولية وحقق تقدماً كبيراً في غرس مبادئه العشرة (التي تشمل حقوق الإنسان، ومعايير العمل، والبيئة، ومكافحة الفساد) في مجالات ممارسات الاشتراء، وسياسات صندوق المعاشات، وإدارة المرافق، وإدارة الموارد البشرية. ويُعَد نجاح

مؤتمر القمة الأخير لقادة الميثاق العالمي شاهداً على الأهمية المتزايدة لهذه المبادرة.

٢٦ - **السيد غاس** (سويسرا): أعرب عن تأييده للتوجُّه العام لتقرير الأمين العام (A/62/341)، وخاصة التقدير القائل بأن الطبيعة الطوعية للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال تضمن ألاّ تكون الأنشطة ذات الصلة منافسة للإجراءات الحكومية، وإنما هي طريقة تكميلية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة (الفقرة ٧٢؛ والرأي القائل بأنه سوف يكون من المفيد تفصيل التدريب بحسب الاحتياجات والاعتماد على موارد للتدريب أكثر تنوعاً؛ وتعزيز مراكز التنسيق مع القطاع الخاص والاعتراف بنمو الشراكة؛ والتوسع في نشر آليات لتقاسم الدروس المستفادة والنهوض بهذه الآليات؛ وابتكار أدوات لتقدير الأثر ونشر هذه الأدوات (القسم رابعاً)؛ والقول بأنه لكي تحقق الأمم المتحدة الإمكانيات الكاملة للتعاون مع القطاع الخاص، لا بد لها من مواصلة اتخاذ الخطوات المناسبة على كافة المستويات (الفقرة ٧٣). وفي هذا الصدد، فإن وضع استراتيجية مترابطة لإشراك الأمم المتحدة ككل مع القطاع الخاص من شأنه أن يحد من الازدواجية التي لا داعي لها والتنافس بين برامج الأمم المتحدة وصناديقها.

٢٧ - ويتفق وفده أيضاً مع تقدير الأمين العام بأن مكتب الميثاق العالمي بحاجة إلى ولاية قوية (الفقرة ٧٦). وينبغي لمكتب الميثق العالمي أن يحتل في الواقع مركزاً فريداً في مواصلة تطوير نهج الشراكات. وقال إن سويسرا فخورة باستضافة مؤتمر القمة الثاني لقادة الميثاق العالمي، وهو أكبر حدث رفيع المستوى حتى الآن بشأن مسؤولية الشركات. ويحدد إعلان جنيف الذي صدر عن مؤتمر القمة إجراءات للقطاع الخاص والحكومات على حدٍ سواء. وعلى وجه الخصوص، قدّم المشاركون في الميثاق العالمي التزاماً بالمشاركة في الدعوة الرشيدة بشأن التحديات العالمية، وحثّوا الحكومات على تنفيذ الاتفاقيات والإعلانات ذات الصلة. وقد استُهِل أيضاً عدد من المبادرات البعيدة النظر التي تبيّن ليس فقط التزام المشاركين في الميثاق العالمي والفرص الفريدة التي يتيحها الميثاق، وإنما حاجة الأمم المتحدة لاعتماد نهج غير تقليدي نوعاً ما لكي تظل على علاقة مع القطاع الخاص. وتؤيد حكومته النداء الذي وجَّهه المشاركون في مؤتمر القمة إلى الدول الأعضاء والأمين العام بمواصلة دعم المبادرة وتعزيز مركزه داخل المنظمة.

٢٨ - وبينما كان مؤتمر القمة ناجحاً بشكل عام، لا يزال الميثاق العالمي ومكتبه يفتقران إلى التمويل الكافي والمنتظم. فبدون موارد مالية وبشرية كافية، فإن مثل هذه المناسبات ترهق المكتب إلى أقصى حد. ولكن في الوقت نفسه، قد يؤدي التمويل المضمون إلى تقليص الطبيعة المرنة والطوعية للميثاق العالمي، وهذا يضعه أمام التحدي المتمثل في العمل في آن واحد من أجل ضمان سعادة المانحين والحفاظ على استقلالهم بينما يركّز جهوده على كل من الأمم المتحدة والقطاع الخاص، والاحتفاظ بهويته. ولهذا السبب أيضاً، يؤيد وفده اقتراح الأمين العام باعتماد تدابير لتعزيز ولاية وهيكل الميثاق العالمي.

٢٩ - **السيدة باي يونجي** (الصين): قالت إن باستطاعة القطاع الخاص أن يقوم بدور تكميلي رئيسي في الشؤون العالمية، ولا سيما في مجال التنمية. فقد حدثت في السنوات الأخيرة زيادات كبيرة في الشراكات مع القطاع الخاص. وعن طريق البحث عن آليات للتعاون من أجل توسيع الشراكات، ساهم المجتمع الدولي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠ - ويجب على المجتمع الدولي أن يتمسك بهدفه الرئيسي وهو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ويجب إشراك القطاع الخاص في تحقيق هذه الأهداف وتشجيعه

على تقديم مساهمات أكبر عن طريق مبادرات طوعية متنوعة.

٣١ - وينبغي أن تكون الشراكات منظمة بشكل جيد ومرنة لكي تعبّر عن النُهج المتنوعة على نطاق مختلَف الهيئات والوكالات. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أيضاً حقيقة أن الشراكات مع القطاع الخاص ليست سوى عناصر مكمِّلة للأنشطة الحكومية الدولية. وفيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص في أنشطة الأمم المتحدة واجتماعاتها، أكدت على أهمية الاتصال مع الدول الأعضاء ومراعاة قواعد ولوائح الأمم المتحدة. وأعربت عن أملها في أن توضَع آراء الدول الأعضاء في الاعتبار أثناء تنقيح المبادئ التوجيهية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجتمع الأعمال، لضمان توافق الشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص مع القواعد والمعايير. وأضافت أن حكومتها تحبِّذ توسيع الشراكات الفعّالة عن طريق تشجيع التدريب والتخطيط الاستراتيجي.

٣٢ - وقالت إن وفدها يتفق مع تقديرات التقرير بأن الأمم المتحدة بحاجة إلى زيادة فعالية التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال وزيادة إخضاعه للمساءلة، على نحو يكفل نزاهة المنظمة وسمعتها فيما يتعلق بهذه العلاقات (A/62/341، الفقرة ٨). ونظراً لتنوّع وتباين مستويات الكفاءة في هذه العلاقات، فإنه يجب على المنظمة أن تدرسها جيداً؛ وأن توفِّر التوجيه والتقييم والرصد على نحو صحيح، وأن تقوم بدور أكبر في التنسيق العام. وأضافت أن تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات سوف يمكّنها من الاستفادة من ممارستها والتعلُّم من عناصر نجاحها وإخفاقها، وتحسين عملها.

٣٣ - ويُعَد الميثاق العالمي طريقة مفيدة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة من ناحية ومجتمع الأعمال والمنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى. فقد حظيت أفكار الميثاق منذ إنشائه بتأييد شعبي. ورحّبت بإنجازاته. وأضافت أن الصين تأمل، بعد النتائج الإيجابية لمؤتمر قمة قادة الميثاق العالمي المعقود في جنيف في تموز/يوليه، في أن تقيِّم جميع الأطراف تجربتها، وتوسّع نطاق تعاونها، وتشجّع المزيد من الشركات على المشاركة على أساس طوعي، وتتحمل مسؤولياتها الاجتماعية العامة. ويؤيد وفدها جهود مكتب الميثاق العالمي لتعزيز مشاركته وتعاونه مع إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع الاحتفاظ بوضعه الفريد وطرائق عمله وتحسين العلاقات فيما بين كيانات الأمم المتحدة التي تدخل في شراكات مع القطاع الخاص.

٣٤ - وعلى المستوى الوطني، تقوم حكومتها بتعبئة جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك قطاع الأعمال، لتشجيع التنمية المستدامة. وعلى المستوى الدولي، تقوم بتطوير التعاون المتعدد الأطراف والثنائي مع سائر الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وتعمل مثل هذه الشراكات على مضاعفة جهود الصين لتحقيق التنمية المتوائمة والمستدامة. وسوف تواصل الصين تعاونها الوثيق مع جميع الجهات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٥ - **السيد الأحبابي** (قطر): قال إن بلده لا يزال يعتقد أنه لا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلا عن طريق قيام شراكات عالمية فيما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. فجميعهم توحّدهم الرغبة في أن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي لجميع الدول أن تدعم الأمم المتحدة في جهودها لتحقيق التنمية المستدامة. وأكّد على أهمية الحاجة إلى نظام تجاري ومالي دولي ومتكامل ومنفتح يقدّم المساعدة غير المشروطة ويخفف من عبء الديون على البلدان الفقيرة ويتصدى لآثار تغيُّر المناخ والتصحر والجفاف على البلدان التي تعتمد على الاقتصاديات الزراعية. ويلزم التصدي

لحالات التفاوت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لإيجاد عالم تفخر به الأجيال القادمة.

٣٦ - **السيد برازارتكول** (تايلند): قال إن الزخم المحيط بالتعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب آخذ في التزايد. فقد زادت المساعدة الإنمائية الرسمية لتايلند ثلاثة أمثال بين الستينات والتسعينات من القرن الماضي لتصل في عام ٢٠٠٥ إلى ٦,٥ مليون دولار - أي ٠,١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبينما زاد التعاون فيما بين بلدان الجنوب في السنوات الأخيرة، كان التعاون الثلاثي حاسماً أيضاً حيث أنه أقام حواراً وعلاقات بنّاءة بين الشمال والجنوب. واليوم تقدِّم البلدان النامية أيضاً المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة التقنية، خاصة في مجالات من قبيل بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية. وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يستكمل التعاون بين الشمال والجنوب، لا أن يحل محله.

٣٧ - وتتيح التجمُّعات الإقليمية ودون الإقليمية والأقاليمية سُبلاً للتعاون وتؤدي إلى المزيد من الممارسات الإنمائية الفعّالة والمجدية من حيث التكلفة. وهي تعمل أيضاً على إلغاء التكاليف غير الضرورية، وتبسيط القواعد واللوائح، وتسليط الأضواء على الأولويات والاحتياجات. وهناك ستة تجمعات إقليمية ودون إقليمية على الأقل تعمل حالياً في جنوب شرق آسيا.

٣٨ - وتُعَد الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني إضافة هامة لأشكال التعاون التقليدية بين الحكومات والمنظمات الدولية. وتوجد لدى القطاعين العام والخاص تصوّرات مختلفة ولكنهما يتفقان في نهاية الأمر على أهداف كثيرة. ولدى القطاع الخاص القدرة على التأثير على السكان بصورة مباشرة. وإذا أمكن تسخير هذه القدرة عن طريق التعاون، فإنها سوف تؤدي إلى موقف يربح فيه الجميع.

٣٩ - وأضاف أن المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن تشجيعها، بينما لا يمكن فرضها. وباستطاعة الحكومات إيجاد بيئة للأعمال تكافئ الشركات الملتزمة التي تشجع القيم الاجتماعية، والتقدّم الاقتصادي، والحماية البيئية. وقال إن الممارسات تتطور في نهاية الأمر إلى سياسات وقوانين ولوائح وطنية. ويمكن تحقيق شراكات ملتزمة بين القطاعين العام والخاص عن طريق الاتصال الفعّال والمنسّق. فالاتصال يولّد الثقة ويكفل احترام الالتزامات، وهذا بدوره يعود بالفائدة على التنمية الدولية.

٤٠ - وأخيراً، فإن تولي البلدان زمام الأمور، والإدارة الرشيدة، وإدماج القضايا الاجتماعية كلها أمور يجب ألاّ تُنسى في الممارسات الإنمائية. كما أن الشفافية، والمعونة غير المشروطة، ونُظم الاشتراء التنافسية، والممارسات الخالية من الفساد، والمبادرات التي تقودها البلدان سوف تقرر نجاح التعاون الإنمائي. وتقدِّم الشراكات العالمية - وهي الهدف النهائي للتعددية - إجابة عملية على مشاكل وثغرات التنمية، وهي أساسية لتقدّم أجيال الحاضر والمستقبل.

٤١ - **السيد سرمونيتا** (إسرائيل): قال إن حكومته تؤيد أي شراكات مع القطاع الخاص من شأنها أن تساعد الأمم المتحدة على العمل بصورة أكثر كفاءة والمشاركة بصورة أكثر فعالية. وتحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى أن تتعلم لغة القطاع الخاص. فمبدأ الإدارة البشرية والمالية الصحيحة لا يُطبَّق دائماً بصورة إيجابية كما ينبغي. ويأتي على رأس التحديات لإدخال مثل هذه اللغة في منظومة الأمم المتحدة الافتقار إلى الدراسة والتدريب. ونظراً لأنه توجد لدى فرادى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها احتياجات تدريبية خاصة (A/62/341، الفقرة ٣٢)، فإن اتباع نهج عام لن يكون فعّالاً في تلبية مطالب التدريب. ومن المؤسف أن أقلية صغيرة فقط من كيانات الأمم المتحدة أدرجت التدريب المتعلق بتخطيط الأعمال، أو الإدارة المالية، أو القضايا

القانونية (المصدر نفسه)، نظراً لأنها على وجه التحديد المجالات التي يمكن أن تكون فيها الشراكة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص أكثر فائدة. وعندما يتعلق الأمر بتدنية الفساد، فإن تدريب الموظفين وتعليمهم لا يقل أهمية عن الرقابة والإدارة الصحيحة.

٤٢ - وتشعر حكومته بالسرور وهي تلاحظ التواجد القوي للميثاق العالمي. وقال إن قطاع الأعمال والتجارة والاستثمار تُعَد الركائز الأساسية للتنمية والسلم. غير أن قطاع الأعمال يواجه في كثير من الأحيان مآزق خطيرة. وفي استطاعة ممارسات الأعمال المسؤولة أن تبني الثقة ورأس المال الاجتماعي، وبذلك تسهم في التنمية وإقامة أسواق مستدامة. وأثنى على قطاعات الأعمال التي دخلت الميثاق العالمي، وقال إنه يشجّع على إقامة المزيد من شراكات القطاع الخاص. ومن المهم أيضاً بالنسبة للشراكات أن تعكس جميع الأهداف الإنمائية للألفية، لا أن تكتفي باختيار القليل منها.

٤٣ - ويمكن للوكالات والمنظمات المتخصصة توفير الدراية والخبرات الخاصة. وبهذه الطريقة يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تيسّر الشراكات وتتعاون مع طائفة عريضة متخصصة من أصحاب المصلحة. وينبغي النظر إلى تولي زمام الأمور المحلية على أنه نهج محتمل تجاه توسيع مجال الائتلاف بين أصحاب المصلحة غير الحكوميين الذين يعملون مع منظومة الأمم المتحدة. وبالمثل، ينبغي التركيز، عند بحث شراكات جديدة، على الحلول والفرص الطويلة الأجل والمجدية من حيث التكلفة والتي تتيح مجالاً واسعاً لمواجهة تحديات ضيق الوقت وقيود الموارد. وأثنى على أمانة لجنة التنمية المستدامة وعلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساهماتهما في تحسين انتقاء الشراكات وإدارتها.

٤٤ - وأخيراً، قال إن إسرائيل استضافت مؤخراً، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، اجتماع الخبراء الإقليمي الأول المعني بالشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأضاف أن هذا الاجتماع، الذي حضره أكثر من ٣٠٠ مشارك من ٣٠ بلداً في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وكذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير،ركز على بناء القدرات في الشراكات بين القطاعين العام والخاص كوسيلة للتنمية في البلدان المتقدمة والنامية.

٤٥ - **السيد لورنزو** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية يعترف ضمناً بأنه لمواجهة التحديات بصورة فعَّالة يلزم أن يكون هناك تفاعل في جميع البلدان وفيما بين جميع الجهات - الحكومة، وقطاع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الأكاديمية، وجماعات المجتمع المحلي، والأفراد وكيانات الأمم المتحدة. وتُعَد الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتحالفات بين العديد من أصحاب المصلحة أحد المكوِّنات الأساسية. وأضاف أن لدى القطاع الخاص قدرة هائلة على المساهمة في بلوغ هذه الأهداف. ودور الحكومة في الشراكات بين القطاع العام والخاص هو توفير التمويل للبنية الأساسية والإعانات لكفالة الانضمام العالمي. ويحقق القطاع الخاص في نفس الوقت مزايا من حيث الكفاءة وجدوى التكلفة والتنفيذ. وكما تقول منظمة العمل الدولية، فإن الطريق الرئيسي للخروج من الفقر هو العمل الكريم.

٤٦ - وتهتم الجمهورية الدومينيكة في الوقت الحاضر بدور قطاع الأعمال في تحريك التنمية وبأهمية الشراكات والتعاون بين القطاعين العام والخاص من جانب كافة أصحاب المصلحة. وتعترف أيضاً بأهمية تشجيع الالتزام بالأهداف العشرة للميثاق العالمي. وقد انضم إلى الميثاق العالمي بالفعل

عدد من الشركات والمنظمات الدومينيكية. وفضلاً عن هذا، تُعَد الجمهورية الدومينيكية، هي ومدغشقر، من البلدان الرائدة في تحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية الريفية وفي مؤسسة التحالف بين القطاعين العام والخاص.

٤٧ - وسوف تتيح الشهور القادمة فرصة أمام المشاركين في الميثاق العالمي، والموقِّعين على مبادئ الاستثمار المسؤول وغيرهم للمشاركة في الأعمال التحضيرية لجوائز الأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ومن المأمول أن تؤدي الاحتفالات بالجوائز إلى استرعاء اهتمام الجمهور للأهداف الإنمائية للألفية وإلى الجهود الواضحة لتحقيقها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.